

السلطة: وصف التراكم وتحليل الاختلاف

د. برياح مختار

المعقدة التي تركز عليها القرارات العملية والشرعية التي تؤخذ داخل مجموعة ما»⁽²⁾. كما تعني السلطة الحكم والسيطرة الحقيقية على الفرد والجماعة وبالتالي تبحث عن مسوغات وعن أصل يجعلها مقبولة ومستساغة. حينما تعني السلطة الحكم فإنها تبحث عن أشكال وعن أصل يجعلها مقبولة من جانب الأشخاص، وقد وقع البحث عبر التاريخ عن الأصل الشرعي هذا لتجذيره في الوراثة أو الحق الإلهي أو الإرادة الشعبية أو القانون المؤتمن على تطبيق هذه الإرادة.

فالسطة حاضرة بكيانها المرئي واللامرئي، في الوعي اليومي للأشخاص وفي إدراكهم المشترك، وهي متسرّبة في الوعي العلمي والاجتماعي والثقافي وحتى الفلسفي الذي يكشف وحدة مفهومها وتعدد حضورها. على هذا النحو تبدو السلطة قوة ظهور شمولي يلتحم مع أعماق الفرد والمجتمع كما مع علانيته الأقوال والأفعال، ذلك أن السلطة نزوع دائم نحو الظهور إلا أن ظهورها ليس بريئاً على نحو مسبق، فهي تركز على مفهوم معياري قبلي هو "الحق" من حيث هو الحامل المعياري للسلطة. وما بين نزوع السلطة وظهورها تمتد آليات الهجوم والمقاومة، النكوص والإسقاط ثم التدمير، سواء كانت آليات المقاومة فردية أو مجتمعية، ومن هنا تتراوح قوة ظهور السلطة وآلياتها بين سرية الطاقات الفردية وعلانية قوى التحكم المرئية واللامرئية على مستوى الدولة. بهذا المعنى تصبح السلطة هي

لا يمكن أن تفهم السلطة إلا من خلال رابطة ديناميكية متفاعلة مع الوسط والمجتمع كما لا تفهم السلطة إلا من خلال استمرارها ووحدتها من جهة ومن خلال تاريخيتها كمفهوم وكوجود يمثل له كل البشر من جهة ثانية. ويتوزع مفهوم السلطة على مجموعة من المعاني ضمن سياقات متعدّدة ومتنوعة، فقد يحمل المفهوم معنى القوة والسيطرة والحضور والضرورة. ولا شك أنه منذ أن وجدت المجتمعات خلال حقب تاريخية متتابعة عرفت تحولات وتغيرات هادئة وعنيفة، ذلك أنّ الأفراد الاجتماعيين يسعون إلى العيش ضمن مجموعات قصد تحقيق علاقات تحكمها قواعد عامة درءاً للفوضى وبحثاً عن النظام الذي يحتاج "السلطة".

يعرّف جان وليام لابييار السلطة قائلاً: « السلطة هي الوظيفة الاجتماعية التي تقوم على سن القوانين وتطبيقها ومعاينة من يخالفها. وهي التي تعمل على تغييرها وتطويرها كلما دعت الحاجة، إنّها الوظيفة التي لا غنى عنها لوجود الجماعة ذاتها لاستمرارها ولتأبعية نشاطها، إنّها تلك الوظيفة القائمة على اتخاذ قرارات يتوقف عليها تحقيق الأهداف التي تتابعها الجماعة، فالتنظيم والتقرير والحكم والعقاب هي المهام التي تنتظر السلطة في أية جماعة كانت»⁽¹⁾. كما يرد مفهوم السلطة في الموسوعة الفلسفية، الخاصة بالمفاهيم على أنها تعني « القوة المسموحة والفاعلة، أي بالتدقيق هي العملية

كل قوة كونية تنزع نحو الظهور، لكن هذا الظهور يولد الاغتراب الذي يولد العنف، فالاغتراب كامن في كونية نزوع كل سلطة، لذلك كل اغتراب سلطوي يحمل في ذاته إمكانية العنف النظري والعملي معا، أي إسكات الآخر بالغائه لسانيا وجسديا.

السلطة ظاهرة طبيعية في أي مجتمع سواء كان بدائيا متطورا أو حضاريا. ففكرة العيش دون سلطة هي في الحقيقة فكرة خيالية، فظاهرة السلطة ترافق الفرد منذ طفولته، فهو ينشأ ويتعود على تقبل الأوامر والطاعة والخضوع لأهله، ثم يجيء بعد ذلك دور المدرسة فيمثل لكل ما فيها من تعليمات ورقابة وخضوع، وكلما شب الفرد ووعى بما في المجتمع الذي يعيش فيه ويحيط به شعر بوجود السلطة، صغيرة كانت أم كبيرة، متطورة أو بدائية، من هنا قد تكون السلطة قوة إرغام أو هي التنسيق الضروري بين الأمر والمأمور. فالسلطة صفة مميزة من خلالها تصدر الأوامر وتطاع، فهي علاقة بين فئتين واحدة متفوقة والأخرى خاضعة لها على أساس الشرعية، ويمكن أن تكون نوعا من الاتصال بين الفئات المختلفة، فهي إذن تعبير عن عدم تساوي العلاقات في المجتمع.

إن مفهوم السلطة يعني في أغلب الأحيان قدرة الوصول إلى نتائج محددة من خلال قيادة أفعال يبدو فيها الفعل والسلطة مرتبطين ارتباطا وثيقا، حيث أن الفعل يظهر كتدخل مباشر بعد ظهور حدث أو مجموعة أحداث معينة ليبرز قوة السلطة لا بما هي فعل رديعي وإنما بما هي إمكانية تغيير أو تحويل. فالسلطة واقع يمر من خلال إنتاج النتائج وقدرة إنجازها. السلطة إذن هي قدرة إنجاز شيء ما دون إحلال أثر، وإن ظهر

الأثر فيكون إما أثرا منشودا أو أثرا منتظرا منها. فلا يمكن أن نتصور السلطة إلا داخل مجموعة ثنائيات - مثل ثنائية إنتاج/إنجاز أو قدرة/تحويل- تعتمد على الديمومة بدل الحدث، لذا فالسلطة تصنف من بين المفاهيم الاستعدادية بدل المفاهيم المرحلية.

لهذا يعرف فوكو السلطة فيقول: "... بكلمة سلطة يبدو لي أنه يجب أن يفهم قبل كل شيء تعدد موازين القوى المحايثة للمجال التي تمارس فيه والمكونة لتنظيمها، واللعبة التي تحاول هذه الموازين أن تعززها، وتقلبها عن طريق مجابهات ونزاعات متواصلة، وكلمة سلطة تعني أيضا الدعم الذي تلقاه موازين القوى هذه في بعضها بعض، بحيث تشكل سلسلة أو نظاما أو بالعكس، التفاوتات والتناقضات التي تعزل بعضها عن البعض الآخر، أخيرا تعني كلمة سلطة الاستراتيجيات التي بواسطتها تفعل موازين القوى فعلها، والتي تتجسد خطتها العامة أو تبلورها المؤسسي في أجهزة الدولة، وصياغة القانون والهيئات الاجتماعية"⁽³⁾. فالنسبة إلى فوكو، السلطة ليست مؤسسة ولا شيئا من القوة يتمتع بها البعض، إنما هي الاسم الذي يطلق على حالة إستراتيجية معقدة في مجتمع معين، والسلطة لا تقتصر على مجرد استعمال القمع والعنف، بل السلطة نمط من الفعل والممارسة، ولا تقوم على القبول أو التعاقد، لأن السلطة لا تبحث عن إرضاء الناس بقدر ما تبحث عن النظام والمراقبة والفعل والانتقاء⁽⁴⁾.

إذن يحصر فوكو السلطة في علاقات قوى، ويؤكد على أنها لا تخرج ولا تقوم خارج أنواع من العلاقات لأنها محايثة لها. ثم يذهب فوكو في تحليل السلطة بالتصور الجديد الذي يؤسسه

متسائلا: "السلطة إذا لم تكن مؤسسة ولا جهازا، وإذا لم تنحصر في نقطة مركزية، فهذا يعني أنها حاضرة في كل مكان، ليس لأنها تمتاز بتجميع كل شيء ضمن وحدتها التي لا تقهر، بل لأنها تنتج ذاتها في كل لحظة"⁽⁵⁾. من هنا يرى فوكو أن السلطة يمكن أن تعرف نفسها بكونها ذات أسماء متعددة وتوجد في كل الأمكنة والخطابات من الأسرة إلى الدولة ومن العلم إلى الإيديولوجيا، من المستشفى إلى السجن، من العقل إلى الجنون، من المدرسة إلى الكنيسة...⁽⁶⁾. إذن السلطة هي الاسم الذي يطلق على وضع استراتيجي معقد لمجتمع معين⁽⁷⁾، ويحدد فوكو كلمة الاستراتيجية بثلاثة معانٍ: المعنى الأول: تخص الوسائل المستخدمة لبلوغ غاية معينة.

المعنى الثاني: يتعلق بالطريقة التي يتصرف بها أحد أطراف العلاقة والتي يحاول من خلالها التأثير على الآخرين.

المعنى الثالث: وهو الأساليب المستخدمة في مجابهة ما، لحرمان الخصم من وسائله القتالية وإرغامه على الاستسلام، والمقصود حينئذ هو الوسائل المعدة لإحراز النصر⁽⁸⁾.

ويما أن السلطة إستراتيجية بمعنى أنها موجودة في كل مكان، فإن فوكو قد ألغى النظرة التي تنفي ارتباط المعرفة بالسلطة، وأكد على أن السلطة تنتج نوعا من المعرفة وكذلك المعرفة تولد نوعا من السلطة.

فهناك علاقة أو علاقات متشابكة ومتداخلة فيما بينها، حاول فوكو تحديدها من خلال تناوله لمسألة السلطة/ الحقيقة، فحسب فوكو "الحقيقة" هي نفسها سلطة⁽⁹⁾. وقد اتجه فوكو بخصوص مسألة حضور السلطة إلى الكشف عن

مظاهر الإكراه والإقصاء في الممارسات الاجتماعية الحديثة المرتبطة بالحقول المعرفية، إذ انكب على رصد جوانب عزل المجانين والمرضى، والكشف أركيولوجيا عن النظرة الطبية والتحليل النفسي. فالذي يهتم فوكو ليس بلورة نظرية فلسفية مجردة للسلطة ولا تحديد نوع من الإيديولوجيا المناهضة لمبدأ العقلانية، وإنما ما يقصده فوكو هو إبراز عدد من المکانزمات المعرفية التي لعبت دورا هاما عبر الممارسات التاريخية لعلاقات القوى والتوزيعات الإستراتيجية لها في بناء صرح الدولة الحديثة ومن ثم فهو لا يهتم بتحديد طبيعة السلطة ولا ماهيتها من حيث الأسس الفلسفية أو الأنطولوجية التي تقوم عليها، وإنما يهتم فوكو بالسلطة من خلال الممارسات التي تؤدي إليها. ففوكو لا يهتم بتاريخ ولا بتنظيم مؤسسات السلطة وصياغتها القانونية، لا يهتم بالسلطة كمفهوم للقدرة، والاستحواذ عليها، وإنما الذي يهتم به فوكو هو العلاقات السلطوية وما تحدثه من آثار بالغة الدقة والخصوصية في جسم المجتمع ككل⁽¹⁰⁾.

يرى فوكو أن علاقات السلطة ليست منفصلة عن أنماط العلاقات الأخرى، معرفية، اجتماعية، اقتصادية أو سياسية، لأن السلطة ليس لها وجود ذاتي مستقل وقائم بذاته، لذا ففوكو يستبعد الربط بين السلطة والعنف، لأن السلطة هي فعل يمارسه أفراد أو جماعة في مواجهة أفعال أخرى، فالسلطة لا تلجأ إلى العنف إلا في صورة رسائل وآثار، وذلك راجع إلى طبيعتها التي لا تظهر إلا من خلال الأفعال كالترغيب والترهيب، والإشارة والحد والمنع والتحرير أو التسهيل والتحفيز والتشجيع: إن السلطة قوة موجهة وليست

مواجهة دامية. فالسلطة ليست في حاجة إلى الصراع أو العنف ولا حتى إلى التعاقد أو الالتزام، يقول فوكو: السلطة التي تمارس يجب أن لا تؤخذ كملكية، بل كاستراتيجية ومفاعيلها التسلطية لا تعزى إلى " تملك "، بل إلى استعدادات، وإلى مناورات، وإلى تكتيكات، وإلى سير عمل، إذ نكتشف فيها بالأحرى شبكة علاقات دائمة ممتدة، ودائما ناشطة بدلا من أن تكون امتيازاً بالإمكان الإمساك به، وأن ينظر إليها على أن نموذجها هو الصراع المستمر بدلا من أن يكون هو العقد الذي يتم بموجبه التخلي عن ممتلكات أو الاستيلاء عليها⁽¹¹⁾. إن لجوء السلطة إلى القوة يكون في صورة وسائل وأدوات وليس تحقيقا لغايات، فالسلطة من منظور الحكم تفترض الحرية كأساس لقيامها ذلك لأن الحرية هي الإمكانية الوحيدة لقيام علاقات حكم⁽¹²⁾.

إن تحليلية فوكو لهذه العلاقة، علاقة السلطة والحرية، لا تستبعد فيه الأولى الثانية، أو تواجه الأولى الثانية. فالعلاقة بينهما ليست مجرد علاقة استيعادية، بل هي علاقة متشعبة، معنى ذلك أن السلطة لا تمارس إلا على أناس " أحرار "، ولا يمكن ذلك إلا عبر الاعتراف بالآخر كضمان للأنا في المجتمع المدني. " لكن لستم الاعتراف لا بد أن أكون مالكا لذاتي أولا حتى يكون لي الحق في امتلاك الأشياء التي يمكن لقوة عملي أن تنتجها"⁽¹³⁾. ومن هنا كان من الضروري التقاسم مع الآخرين، فيقع تمفصل الحرية والسلطة، لذا يعتبر فوكو أن هذا التمفصل غائب في حالة "الاسترقاق" لأن مجال الممكنات غائب، فعلاقة السلطة بالحرية لا تقوم إلا في مجالات الفعل وإمكانات التدخل والتصرف أمرا واستجابة، لهذا يؤكد فوكو: " ستظهر

الحرية كشرط لوجود السلطة... لكنها تظهر أيضا كما أنها لا يسعها إلا أن تقاوم ممارسة السلطة التي تنزع في النهاية إلى تحديد هذه الحرية كليا"⁽¹⁴⁾.

إن اعتقاد فوكو بالحرية كأساس للسلطة يحتمل وجود إمكانية المقاومة ما دامت الحرية تفتح هذا المجال، لذا يبدو وأن المعنى الثالث الذي يعطيه فوكو للإستراتيجية هو الأساسي- الأساليب المستخدمة في مجابهة ما لحرمان الخصم من وسائله القتالية وإرغامه على الاستسلام- وهذا يعني أن فوكو لا يتصور السلطة خارج المقاومة لذا فهو يجمع بين علاقات السلطة واستراتيجية المقاومة، لذا يؤكد فوكو على أنه حيثما توجد السلطة توجد المقاومة، ويركز على ثلاثة أشكال من " المقاومة " وهي التي صرح بها فوكو بقوله: " تلك التي تقاوم أشكال الهيمنة الإثنية والاجتماعية والدينية، وتلك التي تقاوم أشكال الاستغلال التي تفصل الفرد عما ينتجه، وتلك التي تحارب كل ما يربط الفرد بذاته ويضمن بالتالي خضوعه للآخرين"⁽¹⁵⁾. إن قول فوكو هذا يظهر لنا أنه ليست هناك سلطة واحدة، وإنما مجموعة متعددة ومنتشرة فوق الجسد الاجتماعي، وفي داخلها أشكال متنوعة من المقاومة فليس هناك مكان واحد للرفض، وإنما هناك مقاومة متعددة، لذا، " ينجم على هذه الخاصية، أن السلطة ليست وليدة طبقة، أو عامل اقتصادي واجتماعي معين، بل وليدة سلطات مختلفة: ميكرو سلطة (Micro-Pouvoir)⁽¹⁶⁾.

السلطة ليست واحدة، فهي شبكة تتعدد بداخلها المقاومة، ترفض ثنائية حكم/ معارضة، كما عبر عنها " ديلوز " بقوله: " إن السلطة موقع ولا

موقع في نفس الوقت، هي ذات موقع لأنها ليست على الإطلاق شمولية- لكنها غير ذات موقع، لأنها ليست قابلة لأن تحصر في مكان بعينه لأنها منتشرة"⁽¹⁷⁾. من خلال هذا يبرز للوجود مفهوم جديد للسلطة هو " ميكرو فيزياء السلطة ". يترتب على هذا أن السلطة ليست جوهرًا، إنها إجرائية تمارس عبر نشاط، ومن خلال مجموعة علاقات متحركة وغير متساوية، إنها الطريقة التي تعمل بها التكنولوجيا السياسية من خلال الجسد الاجتماعي المتعدد، كما يبحث فوكو من خلال ميكرو فيزياء السلطة عن لعبة الأجساد والمؤسسات والمواقع والتقنيات، وشبكة العلاقات المتحولة والصراعات المستديمة، عن أشكال الاستثمار والتغلغل في عمق النسيج الاجتماعي الذي لا يرى فيه السلطة مجرد علاقة بين دولة مهيمنة ومواطنين خاضعين، أو اختزالها إلى مجرد هيمنة طبقية، يقول فوكو: "... يجب أن نسلم أن هذه السلطة تمارس بدلا من أن تمتلك وأنها ليست " الامتياز " المكتسب أو الدائم للطبقة المهيمنة بل هي الأثر العام لمواقعها الإستراتيجية"⁽¹⁸⁾.

لا تستمد السلطة من مراكز القرار السياسي بل من داخل المستشفيات وأجنحة المعزولين، فهي لا تعتمد على المقولات الكبرى الماكرو فيزيائية كمفهوم " البورجوازية، الرأسمالية، وإنما من الميكرو فيزيائية المجزئة كالأساليب والطرق المطبقة على الأجساد وضبط المريض والمجنون والمنحرف. لذا نرى فوكو يتوغل في مجالات يتجاهلها الفكر السياسي أحيانا، فيكشف عن آليات وتقنيات التقويم، إذ يحلل فوكو الانضباط الذي يخضع لجهاز العقوبات، يراقب الزمن، الضاعلية، السلوك، الخطابات، كما أن

السلطة تستعمل المعارف كالتبوير طرق استعمالها، فهي تروض الجسد من خلال الرغبة، يقول فوكو: "إن المنع والرفض والحضر بعيدة عن أن تكون الأشكال الجوهرية للسلطة فما هي إلا حدودها وأشكالها الناقصة أو القصوى، إن علاقات السلطة هي علاقات إنتاجية قبل كل شيء"⁽¹⁹⁾.

ويمكن القول إن فوكو لا يقترح نظرية للسلطة وإنما يحاول اقتراح تصور جديد لعلاقات السلطة، فسؤال فوكو المحوري هو البحث عن الكيفية التي من خلالها تشتغل السلطة. كيف تنتظم السلطة والحقيقة معا ضمن التشكيلة الخطابية الواحدة؟ يوضح فوكو هذا بقوله: " إن السلطة...هي ما يتمظهر أكثر، وبالتالي هي ما يختفي أحسن من غيرها: إن ما يدعي الحياة السياسية منذ القرن التاسع عشر هو على نحو يكاد يماثل العصر الملكي، تلك الطريقة التي تبرز السلطة نفسها فيها. في حين أن السلطة لا تمارس ضمن الحياة، ولا بهذه الكيفية ولربما كانت علاقة السلطة من بين الأشياء الأكثر اختفاء داخل الجسم الاجتماعي."⁽²⁰⁾

هذا الاختفاء جعل فوكو يبحث عن نقطة انطلاق السلطة ومركزها، إن كان الأعلى أو الأسفل، يعود فوكو من أجل هذا إلى نيتشه الذي أراد من وراء التاريخ الجنيالوجي التوصل إلى بنية القيم التي حكمت المعاني وأعطت الأسماء وأولت العالم، وبذلك تظهر سلطة اللغة بمن بيده الهيمنة فتتحول استراتيجية التسمية إلى هيمنة، وبالتالي استراتيجية سلطة، يقول نيتشه: " إن حق السيد في إطلاق الأسماء، يذهب إلى مدى بعيد إلى حد أنه يمكن اعتبار أن أصل اللغة كفعل سلطة صادر عن هؤلاء الذين

يهيمنون... الذين ألقوا بموضوع ما لفظا معينا فامتلكوه"⁽²¹⁾.

مع نيتشه إذن، العالم عبارة عن قوى متناحرة من أجل الاستحواذ على الواقع، فالواقع كمية من القوة مثل المعرفة، سبق الاستحواذ عليه بعنف التأويل، هذا ما دفع فوكو إلى اعتبار الواقع من إنتاج السلطة، وبأن القوة والسلطة إستراتيجية واحدة مهمتها إنتاج الواقع في ثوراته وتحولاته وتوتراته، وبذلك تنعدم المسافة والانفصال بين جنيالوجيا الحقيقية وجنيالوجيا الذات والسلطة عند فوكو. فالتفكير في السلطة يميز بين القواعد وحدود الحقيقة، ويتعلق الأمر هنا، بالأساليب التي يصبح فيها الأفراد عبارة عن ذوات تخضع لخطاباتها.

من هنا يتضح لنا الدور الأساسي لمفهوم السلطة في تحليل الحاضر، حيث يقول فوكو: " إنّي أريد أن أكتب تاريخ هذا السجن، بكل الاستثمارات السياسية للجسد الذي يجمعها داخل هيكله المعماري المغلق، هل هذا خروج محض عن الزمن الراهن؟ لا إذا كنا نريد كتابة الماضي بصيغة الحاضر. نعم إذا كان يعني كتابة تاريخ الحاضر"⁽²²⁾. بهذا التصور تختلف إذن السلطة عند فوكو على التصورات السابقة لها، وبالتالي تتميز بعدة خصائص:

1- إن السلطة ليست شيئا قابلا للتملك أو الاحتكار أو الاقتسام، إنما تمارس انطلاقا من نقاط متعددة ومتنوعة، وهذا ما يعبر عنه بمبدأ " التنوع".

2- إن العلاقات التي تقيمها السلطة مع أنماط مختلفة من التطورات الاقتصادية والمعرفية، ليست موجودة في حيز خارج عنها، بل إنها محايثة لها.

3- هناك تلازم بين علاقات السلطة والمؤسسات والعلاقات الأخرى، فهي ليست خارجية بالنسبة إليها، بل جزء لا يتجزأ من عملها وأساس لها. وبالتقابل مع ذلك تتطور علاقات السلطة نتيجة التفاوت والتقسيم والاختلاف الحاصل في المؤسسات والعلاقات، وهذا ما يعبر عنه بمبدأ " التبعية".

4- علاقات السلطة قصدية وغير ذاتية في آن واحد، حيث تمارس في كثير من الأحيان بأساليب القمع والإيديولوجيا وهذا ما يعبر عنه بمبدأ " الممارسة".

5- حيث توجد السلطة توجد المقاومة، إلا أن هذا لا يعني أن المقاومة تعد عنصرا خارجيا عن السلطة، بل المقاومة من العناصر الأساسية المكونة للسلطة، وهذا ما يعبر عنه بمبدأ " الشرعية"⁽²³⁾.

لقد حاول فوكو في دراسته لتاريخ العلوم والمعارف، اكتشاف الشيء الدقيق عن الترسبات المختلفة للطبقة الجيولوجية للفكر داخل فترة زمنية معينة، ليكشف من ورائها عن البنية الفكرية الخفية للإنسان، " اللاوعي"، لفهم الظواهر ومدى تعقلها ليصل إلى تبيان التناقض الذي يتجلى في الخطاب، فالخطاب مجال واسع تجد فيه الذات مكانتها ووظيفتها⁽²⁴⁾. فالخطاب حسب فوكو يقوم ب: "إسناد إسم إلى الأشياء"⁽²⁵⁾. فهو محاط بمجموعة من آليات المراقبة كالحصر والحذف، أي أنه خاضع لممارسات السلطة لأن للخطاب مهام متعددة فهو يكون وينظم فروع المعرفة، يخترقها ويجدها.

فالخطاب أداة للتمرد والفوضى والعنف، لذا وجب مراقبته ومحاصرته وممارسة سلطة عليه، يقول فوكو: " في كل المجتمعات إنتاج لخطاب مراقب

ومنتقى، منظم ومعاد توزيعه من طرف عدد معين من الإجراءات التي يكون دورها الحد من سلطته ومخاطره، والتحكم في حدوثه المحتملة وإخفاء ماديته الثقيلة والرهيبية.⁽²⁶⁾

كما للخطاب علاقة بالرغبة التي تهدف إلى التحكم في السلطة، يقول فوكو في هذا الصدد: "إننا نعرف جيدا، أنه ليس لنا الحق في التكلم في أي ظرف كان، وفي الأخير لا نستطيع التكلم في أي شيء.. فالخطاب في مظهره شيء جميل، لكنه يميل بسرعة للممنوعات، وله علاقة بالرغبة والسلطة"⁽²⁷⁾. فالممنوع إذن هو آلية من آليات السلطة، حيث من خلاله لا تسمح لنا السلطة بالتحدث عن أي شيء، وفي أي ظرف، وقول كل شيء، فالسلطة تحدد من خلال الممنوع الموضوع الذي لا يجوز التحدث عنه، والطقوس الخاصة بكل ظرف، وحق الامتياز الممنوع للذات المتحدثة. ومن المناطق التي تضاعف السلطة حولها الممنوع منطقتي الجنس والسياسة. من خلال الممنوع تحدد السلطة خطابها، وتنشره عبر قنواتها داخل الجسم الاجتماعي، تفرض الانضباط الذي تجعله فاصلا بين العقل والجنون. فالسلطة تنزه العقل عن الجنون، وتفرض على المجنون البوح بأسراره عن طريق سلطة الطب العقلي الذي يعزل خطاب الجنون عن المشاركة الاجتماعية.

للسلطة حقيقة تنتج وتتمر عن طريق خطاب السلطة، فالحقيقة أساسية بالنسبة إلى فوكو لارتباطها بالسلطة، حيث أن الحقيقة هي: " مجموعة القواعد التي بمقتضاها يمكن أن نقرر ما هو حقيقي عن ما هو خاطئ، وننسب إلى الحقيقي سلطة ذات تأثيرات خاصة"⁽²⁸⁾. ويقول فوكو: "الحقيقة هي نفسها السلطة... والسلطة موجودة في كل مكان"⁽²⁹⁾. فمن خلال الحقيقة

تنتج السلطة مجموعة من الإبعادات والإقصاءات، حقيقية غير قابلة للتعديل، تمارس عبر خطاباتنا، فالسلطة والحقيقة نسق تاريخي يمتص كل الإبعادات السابقة ويجعلها تنصب فيه، نسق قلما يتحدث عنه كما لو أن إرادة الحقيقة كانت بالنسبة إلينا محجوبة من طرف الحقيقة نفسها خلال مسارها الضروري. هكذا تبدو الحقيقة التي نمتلكها عبارة عن ثروة وخصوبة، بينما حسب فوكو نجهل إدارة حقيقة السلطة كمجموعة من آليات هائلة تستهدف القيام بعملية إبعاد لحقيقتنا عبر تقديس حقيقتها وإضفاء نوع من الطقوس على كلامها الذي تعين من خلاله السلطة مجموعة من الشروط الأخلاقية والمواصفات الموضوعية التي من الضروري توفرها في كل ذات متحدثة، وبالتالي توزيعها وفق قواعد مضبوطة مغلقة، دون الإخلال بحق أصحابها في امتلاكها. إذا الحقيقة ليست خارج السلطة ولا مجردة من السلطة، كما أن السلطة ليست سلبية بإطلاق، كما ليست إيجابية بإطلاق. وليست العلاقة بينهما علاقة انتقاء وعداء. وإذا كان من الوهم افتراض حقيقة خارج علائق السلطة، فمن الوهم كذلك افتراض حقيقة لا سلطة لها⁽³⁰⁾. وبما أن الحقيقة حسب فوكو هي مجموعة من الإجراءات المنظمة للإنتاج والتوزيع والترويج⁽³¹⁾. فهي مرتبطة دائريا بأجهزة السلطة تنتجها وتحميها، هذا ما نسميه نظام الحقيقة⁽³²⁾.

لكن السلطة صامته حسب فوكو، عكس الحقيقة التي تفترض الاعتراف، يحاول فوكو تفسير هذا حيث يقول: " كان كل شيء يجرى كما لو أن إرادة الحقيقة بدأت من الإرث الأفلاطوني. لها تاريخها الذي يختلف ويتميز عن

تاريخ الحقائق الضاغطة. إنه تاريخ مخططات يشمل جملة المواضيع التي ينبغي أن تعرف، تاريخ الأوضاع ووظائف الذات العارفة، تاريخ الاستغلال المادي والتقني والأداتي للمعرفة⁽³³⁾. إذن لا يهم ما يقال حول موضوع ما بقدر ما يهم ما يقال عن " إرادة الحقيقة " التي تشكل في نفس الوقت ركيزة وأداة الممارسات الخطابية والتقنيات السلطوية. إذن لا وجود لنمط من الحقيقة لا يحيل إلى نمط من السلطة ولا وجود لسلطة لا تنتج نوعاً من أنواع المعرفة، لأن للمعرفة دوراً في كشف أثر من آثار السلطة، يقول فوكو: " لا وجود لعلاقة سلطة لا ترتبط بنشأة حقل المعرفة، ولا وجود لمعرفة لا تفترض علاقات سلطة، وإنتاجاتها في الوقت ذاته"⁽³⁴⁾. كما يؤكد هذا أيضاً دلوز في قراءاته لفوكو حيث يقول: " إذا كان قوام المعرفة ربط ما يرى بما يعبر عنه، فإن السلطة هي العلة المفترضة في ذلك، غير أن السلطة تستلزم بدورها، المعرفة كتشعب وتفرع، بدونها لن تخرج إلى الفعل"⁽³⁵⁾.

إذن من الخطأ الظن أن المعرفة لا تظهر إلا حينما تغيب السلطة، فكل معرفة تذهب من المرئي إلى ما يعبر عنه، وكل سلطة تذهب كذلك من المرئي إلى ما يعبر عنه، ورغم هذا، فلا وجود لشكل مشترك كلي يحكمها، كما لا وجود لتطابق أو تناسب تقابلي بينهما⁽³⁶⁾. إن هذا التصور لعلاقة السلطة بالمعرفة يفند الرأي الذي يفصل المعرفة كمجال للحرية والقيمة الأخلاقية، وبين السلطة كمجال للقهر، واعتماد تصور جديد يجمع بين المعرفة والسلطة، دون أن يساوي بينهما⁽³⁷⁾. فالمعرفة وإن كانت تملك السلطة، فهي ليست سلطة، والسلطة وإن كانت تنتج المعرفة إلا أنها ليست معرفة، رغم أن السلطة

والمعرفة تقتضي إحداهما الأخرى، وإنه حسب فوكو: "...لا توجد علاقة سلطة دون تأسيس مناسب لحقل المعرفة، وإنه لا توجد معرفة لا تفترض ولا تقييم بذات الوقت علاقة سلطة"⁽³⁸⁾. يوضح فوكو هذه العلاقة من خلال دراسته لثلاثة أشكال من المعارف هي:

- 1- القياس: ويرتبط بشكل المدينة الإغريقية، فمنه تأسست الرياضيات
 - 2- التحقيق: ومنه تأسست العلوم التجريبية.
 - 3- الامتحان: وهو الأساس الذي من خلاله ظهرت العلوم الإنسانية والتي تشكل الجانب الأساسي في السلطة الانضباطية.
- تأخذ هذه الأشكال بالنسبة إلى فوكو بعداً انضباطياً تغدو فيه السلطة، ووظيفة تأديبية خالصة، ووظيفة يؤكد فوكو على أنها يلزم النظر إليها بمعزل عن أي استخدام نوعي، وعن أي مادة بعينها، ولهذا يطلق فوكو عليها " المبيان " فالمبيان عند فوكو هو بيان يربط علاقات "القوى" التي تؤسس السلطة كما يعتبره خارطة لعلاقات السلطة أو كما يفسره: "...أو على الأصح يحضر في علاقة تربط مكاناً بآخر"⁽³⁹⁾.
- كما أنه يتصرف، كعلة محايدة، لا يقوم بتوحيد ما يحايثه، يشمل امتداده الحقل الاجتماعي كله، البيان علة الانتظامات العيانية، وهو الذي يقوم بنسج علاقتها، ولا يمر عن طريق القوة بل يخترق نسيج الانتظامات ذاتها"⁽⁴⁰⁾.

يرى فوكو من هذا الكشف تعقيد وكثافة علاقات السلطة وشمولية حضورها داخل البنية الاجتماعية عبر الممارسات العقلية المعرفية للسلطة التي تسمح بضبط ما يشكل أساس قبول ما، سواء كان هذا القبول من خلال منظومة

الطب النفسي أو العقوبة أو السجن⁽⁴¹⁾. فالسلطة عند فوكو تسكن الجسد وتعرضه، لأن الجسد ذو طبيعة ملازمة لمفهوم الرغبة واللذة التي ترتبط بمفهوم الإثارة، فمن خلال هذا يبين فوكو كيف تصبح السلطة فنا لصناعة الأجساد عبر الممارسات السلطوية كالتعذيب والتطهير والعلاج والمراقبة⁽⁴²⁾، يصبح هكذا الجسد أسيراً للسلطة عبر الخطاب الذي يمارسه الضغط على الجسد باستدراجه واقتنائه.

يرسم لنا فوكو بعض النماذج السلطوية التي أخضعت الجسد وضبطته وجعلته مأوى لها، ملقية بكل جسد مستعص خارج حدودها. حيث يصف فوكو مشهد " سفن المجانين " التي كانت تلقي بهم خارج المدينة حتى لا يعودوا.⁽⁴³⁾ فلعلاقة السلطة والجسد تاريخ مرّ بمراحل عديدة تطورت من خلالها تقنيات الترويض والإخضاع، فمن التعذيب والإبعاد والمطاردة إلى " الاحتجاز"⁽⁴⁴⁾، فالجسد مقسم إلى وحدات تأخذ بشكل منفصل وتؤخذ لتدريب دقيق ومدروس بعناية، والهدف من هذا التدريب، ضبط كل جزء من أجزائها، تمارس عليه سلطة مصغرة، فيدخل الجسد في آلية السلطة، تفكك أوصاله وتعيد تركيبه عن طريق فعل الاعتراف والتأديب، حتى يفكك ويصبح جزءاً من السلطة عن طريق الطاعة فيتحول إلى طاقة تسعى السلطة لاستغلالها وتنميتها.

إذن من خلال آليات "الترويض" و"التأديب" الموجهان نحو الجسد توفق السلطة بين تقنيات المراقبة والمعاقبة الضابطة، من خلال تقنية أخرى هي "الفحص"، الذي يجمع بين الشكلين الحديثين للسلطة والمعرفة، فالفحص يعبر عن إخضاع أولئك المعتبرين كأشياء وعن تشييء

أولئك الخاضعين، فالفحص يقوم على الكشف التأديبي الذي يسعى إلى إعطاء أهدافه أكبر قدرة مرئية ملازمة للمراقبة التي تعتبر العنصر الرئيسي لتكنولوجيا التأديب". فالفحص يحول كل فرد إلى حالة، وبالتالي موضوع معرفة، يهدف من خلال هذا إلى جعل المراقبة عنصراً ملازماً للإنتاج والسيطرة، إنه التقنية الخاصة لسلطة تعتبر الأفراد كأشياء وكأدوات لعملها بأن واحد. تصنع الذات في الوقت الذي تراقب الأجساد. لقد أصبح للجسد ثقافة رسمت صورتها النهائية السلطة عن طريق اللذة والرغبة فسكنت السلطة اللذة وأصبحت إحدى أوراقها الخفية تعيد من خلالها إعادة صنع الأجساد.

د. برباخ مختار

قسم الفلسفة جامعة وهران.

الهوامش :

1. جان وليام لابياري، السلطة السياسية، منشورات دار الكتاب اللبنانية، طبعة 1983، ص 49.
2. *Encyclopédie philosophique universelle, Les Notions philosophiques, T2, P.U.F, 1998, p. 2011.*
3. ميشال فوكو، إرادة المعرفة، ترجمة جورج أبي صالح، مراجعة وتقديم مطاع صفدي، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1999، ص 101.
4. محمد علي الكبسي، ميشال فوكو، تكنولوجيا الخطاب، تكنولوجيا السلطة، تكنولوجيا السيطرة على الجسد، دار سيراس للنشر، تونس، 1993، ص 46.
5. ميشال فوكو: إرادة المعرفة، ص 102.

6. عمر أوغان: مدخل لدراسة النص والسلطة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء الطبعة الثانية، 1994، ص 11.
7. ميشال فوكو: إرادة المعرفة، ص 102.
8. نفس المرجع، ص 102.
9. السيد ولد أباه، التاريخ والحقيقة لدى ميشال فوكو، دار المنتخب العربي للدراسات والتوزيع، بيروت، لبنان، طبعة أولى، 1994، ص 153.
10. محمد علي الكردي: نظرية المعرفة والسلطة عند ميشال فوكو، دار المعرفة، الإسكندرية، صص 427-428.
11. ميشال فوكو، المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن، ترجمة علي مقلد، مراجعة وتقديم مطاع صفدي، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990، صص 64-65.
12. محمد علي الكردي، نظرية المعرفة والسلطة عند ميشال فوكو، ص 430-431.
13. عبد العزيز العيادي، ميشال فوكو- المعرفة والسلطة- المؤسسة الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، 1994، ص 69.
14. دريفوس وريبنوف، ميشال فوكو: مسيرة فلسفية، ترجمة جورج أبي صالح، مراجعة وشروحات: مطاع صفدي، مركز الإنماء القومي، ص 193.
15. ميشال فوكو، إرادة المعرفة، ص 102.
16. الزاوي بغورة، مفهوم الخطاب في فلسفة ميشال فوكو- المجلس الأعلى للثقافة، سنة 2000، ص 236.
17. جيل ديروز، المعرفة والسلطة، مدخل لقراءة فوكو، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، دار البيضاء الطبعة الأولى، 1987، ص 38-39.
18. ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ص 31.
19. ميشال فوكو يحاوره برنار هنري ليفي، حوار بمجلة "بيت الحكمة"، مجلة مغربية للترجمة في العلوم الإنسانية، دار قرطبة للطباعة والنشر، دار البيضاء، العدد الأول، أفريل 1986، ص 69.
20. ميشال فوكو يحاوره برنار هنري ليفي، حوار بمجلة "بيت الحكمة"، مرجع سلف ذكره، ص 70.
21. عمر أوغان، النص والسلطة، ص 38.
22. عمر أوغان، النص والسلطة، ص 38.
23. ميشال فوكو، نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، دار التنوير، الطبعة الأولى، سنة 1984، ص 11-12.
24. زكريا إبراهيم، مشكلات فلسفية، مشكلة البنية، دار مصدر للطباعة، ص 163.
25. ميشال فوكو، الكلمات والأشياء، ترجمة مطاع صفدي- سالم يفوت- مركز الاتحاد القومي، سنة 1989-1990، ص 115.
26. ميشال فوكو، نظام الخطاب ص 10-11.
27. ميشال فوكو، نظام الخطاب، ص 11-12.
28. عمر أوغان: مدخل لدراسة النص والسلطة، ص 36.
29. محمد الشيخ، المثقف والسلطة دراسته في الفكر الفرنسي المعاصر، دار الطليعة. بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1993، ص 136.

30. عبد العزيز العيادي، ميشال فوكو المعرفة

والسلطة، ص35.

31. M. Foucault Vérité et pouvoir, In *L'arc*, N° :70, p.25

32. عبد العزيز العيادي، ميشال فوكو-

المعرفة والسلطة، ص34.

33. ميشال فوكو، نظام الخطاب، ص15.

34. ميشال فوكو، المراقبة والمعاقبة، ص 32.

35. جيل دلوز، المعرفة والسلطة، ص45.

36. جيل دلوز، المعرفة والسلطة، ص46.

37. الزاوي بغورة، مفهوم الخطاب في فلسفة

ميشال فوكو، ص249.

38. ميشال فوكو، المراقبة والمعاقبة، ص

207.

39. ميشال فوكو، إدارة المعرفة، ص 122.

40. جيل دلوز، المعرفة والسلطة، ص 43.

41. السيد ولد أباه، التاريخ والحقيقة لدى

ميشال فوكو، ص 179.

42. محمد علي الكبسي، فوكو تكنولوجيا

الخطاب، تكنولوجيا السلطة، تكنولوجيا

السيطرة على الجسد، ص 61.

43. إيديثكيرزويل، عصر البنيوية، من ليفي

ستراوس إلى فوكو، ترجمة جابر عصفور، دار

قرطبة، الطبعة الثانية، سنة 1886، ص217.

44. محمد علي الكبسي، ميشال فوكو،

تكنولوجيا الخطاب، تكنولوجيا السلطة،

تكنولوجيا السيطرة على الجسد ص60.